محضر الجلسة الثانية

(اليوم الرابع)

من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الثامن عشر المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في 4/ ذي الحجة/1440هجرية، الموافق 2019/8/6 ميلادية.

أ- قرار اللجنة القانونية رقم (10) تاريخ 2019/7/24 المتضمن مشروع قانون معدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد لسنة 2019 (اعتباراً من المادة (5)).

ب- قــرار اللجنة الادارية رقم (3) تاريخ 2019/7/24 والمتضمن مشروع قانون إلغاء قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية لسنة 2018.

السيد خميس عطية: شكراً سعادة الرئيس.

الحكومة أرسلت نص يقول لا يجوز إحالة الرئيس أو أي عضو من أعضاء المجلس إلى التقاعد أو إنهاء خدماته قبل انتهاء مدة العضوية المنصوص عليها في هذا القانون، وهذا النص الذي وافقت عليه اللجنة يُحصن الرئيس وأعضاء المجلس ونحنُ هنا نُشرع، لا نتحدث عن الرئيس الحالي أو المجلس الحالي بل نتحدث عن المستقبل وعشرات السنين.

أنا اعتقد إن النصوص الموجودة في القانون الأصلي لهذه المادة وخاصة الفقرة (أ) تكفي ولا حاجة أن نُعطي حصانة أخرى لرئيس وأعضاء هيئة النزاهة، كون القانون بالأصل يمنحهم الحصانة الكافية لعملهم، فانظروا إلى المادة السابقة قبل التعديل والذي يقول مطلعها "لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس إنهاء خدمات الرئيس أو أي عضو من أعضاء المجلس في الحالات التالية" وعددت المادة هذه الحالات، إذاً هنالك حصانة للرئيس ولهيئة وللأعضاء ولا حاجة لهذه المادة التي تُشكل مركز قوى، لذلك اقتراحي هو عدم الموافقة عليها، وشكراً.

السيد خميس عطية: شكراً سعادة الرئيس.

بدايةً اسمح لي سيدي أن نُبارك لزميلتنا الدكتورة منال الضمور على حصولها على الدكتوراه للمرة الثانية في القانون المدني من جامعة القاهرة، فألف مبروك زميلتي.

سعادة رئيس المجلس: ألف مبروك، تُبارك لها واسحب الاقتراح وانهي.

السيد خميس عطية: والله اقتراح مهم سيدي، هل تريد مني أن اسحب الاقتراح فسوف أسحبه؟ أقدم اقتراح بديل على المعدل الذي أرسلته الحكومة وبديل عن قرار اللجنة، وينص اقتراحي على ما يلي:

تلتزم دائرة إشهار الذمة بإرسال جميع إشهارات الذمة لكل المشمولين بأحكام قانون الكسب غير المشروع إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي بدورها تنشر الاشهار على موقعها الإلكتروني، أنا أعتقد أن هذا الاقتراح يُعزز مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد، بحيث تكون ثروات أي مسؤول معروفة لدى دائرة مكافحة الفساد، وأيضاً معروفة لدى المواطنين، وهذا يحقق الإرادة الحقيقية بمكافحة الفساد.

أنا أعتقد أن المادة المُعدلة التي أرسلتها الحكومة ضرورية لمكافحة الفساد، ولكن اقتراحي أفضل، لأنه يضمن أن يكون لدى هيئة مكافحة الفساد كل الوثائق المتعلقة بممتلكات المسؤولين المشمولين بقانون الكسب الغير المشروع، وشعبنا ينتظر منا إقرار هذه المادة، بل تُشكل إرادة حقيقية لمكافحة الفساد، لأنها تُمكن الهيئة من متابعة أي مسؤول إذا ما كان هناك ظهور لثروتُه بكل سهولة، شكراً سعادة الرئيس.